معالم الوعي المنهجي في التصنيف عند ابن تيمية

محمد مصطفى الجدي*

الملخص

تروم هذه الدراسة الوقوف على حقيقة الأنماط العلمية التي استخدمها علماء المسلمين في التأليف، وذلك باستكناه تراث ابن تيمية المعرفي الذي خلَّفه وراءه، ولا سيما أنَّه موضع جدل بين الكثير من طوائف المسلمين وغيرهم. وتسعى الدراسة أيضاً إلى بيان القيمة المعرفية لمضامين المصنَّفات التيمية، بما في ذلك تعرُّف مدى صحتها، ومحاولة استكشاف منهجية التصنيف فيها عن طريق تتبع الأفكار وسياقاتها في هذه المصنَّفات.

الكلمات المفتاحية: ابن تيمية، التصنيف (الكتابة)، الوعي المنهجي، قيمة المعرفة.

Hallmarks of Methodological Awareness in Ibn Taymiyyah's Writings

Abstract

This research aims to uncover the scientific patterns used by Muslim scholars in their writings, especially the case of Ibn Taymiyyah, which received much controversy among Muslims and non-Muslims. The article attempts to illustrate the knowledge value and validity of the contents of Ibn Taymiyyah's writings, through tracing the *Tayymi* methodology and ideas in their contexts.

Keywords: Ibn Taymiyyah, Writing, Methodological Awareness, Knowledge value.

* دكتوراه في أصول الدين ومقارنة الأديان، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، أستاذ مساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين. البريد الإلكتروني: mjedy@iugaza.edu.ps

تم تسلم البحث بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣١م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧م.

مقدمة:

لا شكَّ في أنَّ الالتزام بعرض الأفكار على نحوٍ واضح المعالم، محدَّد الخطوات يمثِّل سمةً من السمات الواجبة للوعي المنهجي الذي أريد به: ما يكون عليه العقل من إدراك تام لما يصدر عنه من عمليات ذهنية خالصة في تنظيم الأفكار أو بسطها؛ بغية تيسير الفهم، والوصول إلى حقائق مجهولة بالاستنباط، أو البرهنة. ولهذا، تظهر إيجابية الإنتاج الفكري، والإبداع المعرفي بمختلف أشكاله؛ سواء المخطوط منها في بطون المصنَّفات في مقام الإيضاح والبيان، أو في مقام رد الشبهات والمغالطات، أو الشفوي الذي يرد في مقام الدرس والمحاضرة، أو المناظرة والمحاورة، عند أولئك الذين يتحلون بهذا المنهج الواضح البُنى والمعالم.

لا يخفى على كل ذي لب أثر البيئة المعرفية في تطور مصنَّفات أهل العلم والارتقاء بها. ففي بداية باكورة التصنيف، اعتمد المسلمون على الذاكرة في حفظ المرويات. وبمرور الزمن، وتعقُّد البيئة المعرفية، انتقلوا إلى مرحلة التدقيق والتدوين لمعارفهم؛ ما أدّى إلى توسُّع كمِّي في التصانيف، مع ما يحتويه من وهن وضعف في الكيف المعرفي، ولا سيما في القضايا الجدلية التي هي محل تنازع بين طوائف المسلمين. ولا يغيب عن بال أيِّ باحث في هذا الحقل المعرفي أنَّ سبب هذا الوهن المعرفي في أمثال هذه المصنفات إنَّما يعود إلى غياب (الوعي المنهجي) في التصنيف لدى أصحابها. وفي المقابل، فقد اشتُهِرت كثير من المصنَّفات، وذاع صيتها بين طلبة العلم؛ لما اتسمت به من موضوعية في طرح القضايا المعرفية، وحيادية في طرائق التعامل مع مواضع النزاع.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن ماهية منهج ابن تيمية في مناقشته لمخالفيه، وذلك بعدم اكتفائه بتسطير مواطن الخلاف من مظانها كما هي، وإنَّما عمله على تفكيكها وتحليلها، وتحديد مواضع الاشتباه بين الفريقين، ثم عقد المقارنات بينها وبين الأصول والفروع الفكرية لمذهبه، وصولاً إلى مبتغاه في الفصل بينها، وهذا ألزمه بانتقاء الأنسب من المناهج المعرفية العقلية، أو الوجدانية، أو التجريبية، والاعتماد على المصادر الخبرية الصريحة، والعقلية الصحيحة لسحبها على مواطن النزاع، مراعياً التجرد

والحيادية، والوضوح والموضوعية، والأمانة والشفافية التي تظهر في مصنَّفاته، ولا سيما عند استفادته من التراث المعرفي لمخالفيه، وذلك في مقام تحليل أفكارهم، والنقل من مصادرهم، والتصنيف في الرد عليهم مثلما يرى مناصروه.

ولا يغيب عن أذهاننا القيمة المعرفية في البحث عن القواعد العلمية التي قامت على أساسها المصنَّفات. فقد أضحت ضرورة ملحة من الضروريات المعرفية؛ إذ تُمكِّن طلبة العلم من تعرُّف مضامين أفكار المؤلِّف التي ضمَّنها مصنَّفه بعيداً عن الكلل والملل في القراءة، فضلاً عن استفادة أهل العلم اليوم من هذه القواعد في التصنيف في فروع المعرفة، ولا سيما أولئك المنحازين إلى فكرة معينة، أو المبتدئين من طلبة العلم الذين يسعون إلى تطوير مهاراتهم التصنيفية، ناهيك عن الشعور بالطمأنينة عند النهل من معارف القوم.

وعند إطلاق العنان للفكر في البحث عن الأسس والخصائص العلمية في مصنَّفات ابن تيمية، فإنَّ المرء يجدها قد أخذت أشكالاً عدَّةً، منها: الاهتمام بإبراز الأفكار الأساسية لهذا المصنَّف، والدقة في المفاهيم، والصياغة العلمية الصحيحة، والأمانة العلمية في الاقتباس من كتب التراث، وتعدُّد مصادر المعرفة، وغير ذلك من القواعد المتعلقة بالمصادر العلمية وطريقة الكتابة، التي سنعرض لها في ثنايا هذا البحث.

وبعد هذه التوطئة يستبين مقصد الدراسة، وهو بيان أحد أشكال الوعي المنهجي في مصنَّفات ابن تيمية، وذلك ببيان طريقته في التأليف التي عُرِف بها بين أطنابه، فضلاً عن محاولة الكشف عن أخطائه في التصنيف حال تعرُّفها.

تقتضي طبيعة موضوع الدراسة تقسيمها إلى مقدمة، ومحورين، وخمسة أفرع، وخاتمة؛ إذ تناولت المقدمة أبرز معالم الوعي المنهجي، وهو الالتزام بالقواعد العلمية في التصنيف، وأشارت إلى معالم التطور والارتقاء في التأليف لدى المسلمين الأوائل، وماهية المصنَّفات المعتبرة لدى طلاب العلم، فضلاً عن التذكير بحدود الدراسة، وذكر بعض ملامح منهج ابن تيمية في مصنَّفاته. وأمَّا جوهر الدراسة فقد ارتكز على محورين اثنين؛ الأول: مقومات المنهج البحثي الإجرائي التيمي في التصنيف، وتشمل: الأمانة العلمية في النقل والتوثيق، وحصر الأقوال في مسائل النزاع. والمحور الثاني: دعائم المنهج البحثي الموضوعي التيمي في

التصنيف، وتشمل: النضج المنهجي في صياغة الأفكار، والتنوع البرهاني عند الرد على المخالفين، والتفريع المنطقي للمسائل الخلافية. وأمَّا الخاتمة فقد اختصرت ما استُخلِص من هذه الدراسة.

أولاً: مقومات المنهج البحثي الإجرائي التيميّ في التصنيف

يمثِّل هذا النوع من المناهج البحثية الضابط والحافظ لمضامين الأفكار من الخطأ، والتحريف، والتلاعب بمضامينها؛ نظراً إلى تعلُّقه بأمانة النقل والتوثيق، والتثبُّت عند النقل، والدقة في ضم الأفكار وترتيبها. وفيما يأتي بيان لذلك:

١. الأمانة العلمية في النقل والتوثيق:

تتميَّز الدراسات العلمية الجادة عن غيرها من الدراسات بالتدقيق في نقل المادة العلمية المستخدمة فيها وتوثيقها، ولهذا تجد الحرص الفائق من ثقات العلماء في نسبة الأقوال إلى قائليها؛ بغية التدليل على صدقهم، وإظهار الشكر والامتنان لمصدر المعلومة، يقول ابن عيينة في ذلك: "إنَّ نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره، وإنَّ السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره."[١] ويقول النووي: "ومن النصيحة أنْ تضاف الفائدة التي تستغرب إلى قائلها."[٢] وعلى هذه الطريقة سار العلماء المخلصون في تصانيفهم العظام؛ إذ حفظوا الحقوق لأصحابها، فحفظهم الله تعالى بتخليد ذكرهم، ونشر علمهم في الآفاق، وتسخير أهل العلم للدفاع عنهم عبر الأزمان.

وقد انتهج ابن تيمية هذا المنهج في مصنَّفاته بصور متفاوتة متعدِّدة، مثل:

أ. مطابقة النقل للنص، والتحذير من اللوازم الفاسدة:

فنقل النصوص من كتب الآخرين هو من العادات الدارجة بين المصنِّفين قديماً وحديثاً؛ سواء كان ذلك لغرض الاستدلال والاحتجاج البرهاني، أو الاستئناس والتعضيد

[١] العجلوني، إسماعيل بن محمد. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، تحقيق: أحمد القلاش، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ج١، ص٢٩٥.

[٢] النووي، يحيى بن شرف. **بستان العارفين**، تحقيق: محمد الحجَّار، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٦، ٢٠٠٦م، ص٤٧-٤٨.

للأفكار، أو حتى لمجرد الإمتاع الذهني؛ ولم يخالف ابن تيمية في ذلك، وهذا ما سيتم بيانه من خلال الآتي:

– أنواع النقل عند التصنيف:

تُصنَّف النصوص المنقولة إلى نوعين؛ الأول: النقل الحرفي للنص، وذلك بإيراده من مصدره كما هو دون أيِّ تدخل من الناقل، وهو المشهور. والنوع الثاني: النقل بالمعنى، وذلك بإعادة صياغة المضمون بألفاظ أخرى حسب الحاجة؛ زيادةً في الوضوح والبيان، أو طلباً للاختزال والاختصار.

ولا يُعَدُّ نقل النصوص الحرفي موضع استشكال على الأغلب؛ وذلك لسهولة الوصول إلى مصدر النقل واشتهاره. أمَّا مواضع الاستشكال فتتمثَّل في مسألة نقل النصوص بالمعنى، ولا سيما إذا كثر حولها اللغط، وكانت موضع خلاف بين المتنازعين.

وقد صرَّح ابن تيمية بشيء من منهجيته في نقل النصوص وتوثيقها بقوله: "ونحن في جميع ما نورده نحكي ألفاظ المحتجين بعينها، فإن التصرف في ذلك قد يدخله خروج عن الصدق والعدل إمَّا عمداً، وإمَّا خطأً."[٣] وفي موضع آخر يقول: "ونحن نحكي لفظ الجواب الذي اعترض عليه، لينظر ما نقله عنه، وأبطله منه، هل هو صدق وعدل أم لا؟"[٤] وكان هذا في معرض رده على مَن أخطأ في النقل انتصاراً لرأيه من الذين لم يقدروا على التفريق بين السفر إلى مسجد رسول الله ﷺ وزيارته –المجمع على استحبابها– والسفر إلى زيارة قبر غيره.

وعند التدقيق في النصوص التي أوردها ابن تيمية في مصنَّفاته، نجدها على نوعين؛ الأول: ما كان موثَّقاً معروف المصدر، وهو الغالب عليها. والثاني: ما كان موطن استشكال واضطراب، وهو قليل جداً مقارنةً بالنوع الأول. وقد عمل محقِّقو كتب ابن

[٣] ابن تيمية، أحمد. **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، تحقيق: يحيى الهنيدي، الرياض: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ، ج١، ص٢٨٧، ج٤، ص٣٠٧.

[٤] ابن تيمية، أحمد. **الإخنائية** أو (**الرد على الإخنائي**)، تحقيق: أحمد العنزي، جدة: دار الخراز، ط١، ٢٠٠٠م، ج١، ص٣٢.

تيمية على إزالة أوجه الغموض عنها، بالكشف عن ماهية نصوصها، مثل تحديد مظانها الأصلية، وإلا أشاروا إلى ما يشبهها، وقد عجزوا عن تحديد مصدر القليل منها؛ نظراً إلى ضياع نسخة التوثيق التي اقتُبِست منها هذه النصوص، أو اختلاف ما هو موجود منها الآن عن الذي نَقل منه المؤلِّف.

– طبيعة النصوص المنقولة في المصنَّفات التيمية:

إنَّ المتتبِّع للنصوص المنقولة التي أوردها ابن تيمية في مصنَّفاته يلحظ أنَّ غالبيتها قد وردت بصيغة الجزم والقطع، وأنَّ بعضها ورد بصيغة التضعيف والشكِّ في قطعيتها. فمثلاً، عندما أراد ابن تيمية أن يستدل على عظم الشر المترتب على فساد أهل الرياسة في الدين والدنيا، فإنَّه نقل نصاً بالمعنى، فقال: "ولهذا قال طائفة من السلف كالثوري وابن عيينة وغيرهما ما معناه: أنَّ مَن نجا من فتنة البدع، وفتنة السلطان، فقد نجا من الشر كله."[٥] وبالمثل، فعندما أراد أنْ يبطل معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال استدل بقول الشهرستاني في "الملل والنحل": "أصل كل شر هو معارضة النص بالرأي، وتقديم الهوى على الشرع."[٦] وقبل إيراده هذا النص علَّق بقوله: "ما معناه."[٧]

– منهج تعامل ابن تيمية مع النصوص المنقولة:

لم يكتف ابن تيمية بإيراد النقول من دون التعامل معها بكفاءة علمية من حيث النقد العلمي لمضامينها، ولا سيما تلك التي احتوت على مغالطات قد تُفضي إلى قلب المعاني، وتغيير الحقائق، كقول القائل: "فعز ربنا أن يقوم بالعلل، فيصير دليلاً بعدما كان مدلولاً."[٨] فقد عدَّل ابن تيمية النص بقوله: "هكذا رأيته في الكتاب، وإنَّما أراد: فيصير مدلولاً بعدما كان دليلاً."[٩] وذلك لنفي معنى افتقار الله لغيره. ونجده أحياناً ينقد روايات

---

[٥] ابن تيمية، أحمد. **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥م، ج١٤، ص٤٩٤.

[٦] ابن تيمية، أحمد. **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ج٥، ص٢٠٤.

[٧] المرجع السابق، ج٥، ص٢٠٤.

[٨] المرجع السابق، ج٨، ص٥٠٧.

[٩] المرجع السابق، ج٨، ص٥٠٧.

مكذوبة وُضِعت لترويج أفكار هي محط اتهام عند عامة الناس، كما فعل في "منهاج السُّنة" عندما أورد بعض الروايات الموضوعة، وعلَّق عليها بقوله: "بل لا يوجد في الآثار شيء من هذا الهذيان، بل ولا في شيء من الأحاديث الصحيحة."[١٠] ثم علَّل سبب الكذب بقوله: "... أنَّها كذب محض عليهم، وضعها إمَّا هذا المصنف، أو مَن حكاها له للشناعة، وهذا هو الأقرب، فإنَّ أهل بغداد لهم من المعرفة، والتمييز، والذهن، ما لا يروج عليهم معه مثل هذا."[١١] وهنا أقحم ابن تيمية معرفته بالبيئة العلمية لموضع الاستشكال الذي ناقشه للفصل في المسألة، حيث تجلَّت المهمة الحقيقية للباحث عند دراسة مواضع الاستشكال، فبدأ بالتفكيك والتحليل، ثم وصل إلى الاستنباط الواعي. ونجده في أحايين أخرى يصحِّح مغالطات في وقائع تاريخية، مثل القول إنَّ زهير بن حرب، ويحيى بن معين وغيرهما، اجتمعوا بالمأمون، فناظرهم في مسألة خلق القرآن، وهو في الحقيقة لم يجتمع بهم قطُّ.[١٢]

ب. تحديد مواضع النقل، والتثبُّت منها:

من اللافت للنظر في مصنَّفات المسلمين المعتبرة، اهتمامهم ببيان المصادر المعرفية للنقول –سواء بالنص، أو المعنى– بطريقة منهجية علمية، وتحرِّي المنهج القرآني في التثبُّت من النقل؛ وذلك بعدم الزيادة فيها أو النقصان منها، لئلا يقع فاعلها في دائرة الذم لغير المتثبِّت، ولنيل الحظوة لدى أهل العلم عن طريق التسليم بمضامين النقل وما احتوته من حقائق معرفية خادمة للفكرة، ومُفضِية إلى تحقيق المراد منها؛ وهذا ما سيتم بيانه على النحو الآتي:

– تعدُّد مصادره والهدف منها:

للكشف عن فاعلية هذا المنهج في مصنَّفات ابن تيمية، يجب التجرُّد من الأحكام المسبقة، والبحث عن المضامين التي تؤدي إلى المعاني السالفة. فقد أشار ابن تيمية إلى

[١٠] ابن تيمية، أحمد. **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٠٦هـ، ج٢، ص٦٣٣–٦٣٤.

[١١] المرجع السابق، ج٢، ص٦٣٣.

[١٢] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٧، ص٢٥٦–٢٥٧.

مواضع النصوص من مظانها الأصلية؛ سواء تلك التي أثبتها لبيان عقيدته، أو تلك التي استخدمها في نقض عقائد المخالفين من شتى المدارس الفكرية؛ إمَّا من كتبهم، وإمَّا من كتب غيرهم.

والذي ساعد ابن تيمية على توثيقه العلمي للمصادر التي استخدمها في تأليفه، هو اطّلاعه الواسع على كثير من معارف عصره.[١٣] ولهذا، فمن الطبيعي أنْ يحيل القارئ إلى مصادر النصوص؛ سواء كانت في كتب المقالات والملل والنحل، أو كتب الكلام والفلسفة، أو كتب أصول الفقه والحديث،[١٤] أو عقائد السلف، أو غيرها من فروع العلوم الأخرى.[١٥] فعندما بيَّن ابن تيمية –مثلاً– أنَّ فضل متابعة النبي ﷺ يكون بالقرب من الحق، والبُعْد عن الاختلاف، مثَّل لذلك بأهل الحديث والسُّنة؛ لأنَّهم أقل اختلافاً من جميع الطوائف. أمَّا مَن بَعُدَ عن السُّنة كالمعتزلة والرافضة فهم أكثر الطوائف اختلافاً، وأمَّا اختلاف الفلاسفة فلا يحصره أحد، وقد ذكره الأشعري في كتابه "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين"، وكذا الباقلاني في كتابه "الدقائق" الذي رد فيه على الفلاسفة والمنجمين، ورجَّح فيه منطق المتكلمين من العرب على منطق اليونان....؛[١٦] وقد عرض أيضاً لأدلة التوحيد عند الفلاسفة، فبيَّن أنَّه يقوم –حقيقةً– على التعطيل المحض، مع بيان حججهم.[١٧] ثم تراه بعد ذلك يحيل القارئ إلى المصادر التي استقى منها

---

[١٣] البزار، عمر بن علي. **الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط١، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ص٢٢-٢٤.

[١٤] خلصت إحدى الدراسات الحديثية الجادَّة إلى أنَّ ابن تيمية قد أصاب في كثير من المواضع في أحكامه الحديثية، وأنَّه أخطأ –في المقابل– في مواضع أخرى، مُؤكِّدةً أنَّ هذه الأخطاء لا تُقلِّل من مكانته العلمية. انظر:
– الفريوائي، عبد الرحمن. **شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه**، الرياض: دار العاصمة، د.ت، ج٤، ص٥٦١-٥٦٥.

[١٥] انظر مثلاً:
– ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٢، ص٩٨، ١٠٥، ٢٠٦، ج٥، ص٦١، ٢٤٨، ج٨، ص٢٤٤، ج٩، ص٦١، ٦٨-٩٨، ٢٧٦، ٣١٨، ج١٠، ص٣٣، ٢١٦.

[١٦] انظر: ابن تيمية، أحمد. **الرد على المنطقيين**، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ص٣٤٤.

[١٧] احتجوا بحجتين: "إحداهما أنَّه لو كان واجباً لاشتركا في الوجوب، وامتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فيلزم أنْ يكون واجب الوجود مركباً، والمركب مفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجباً بنفسه. والثانية أنَّهما إذا اتفقا في الوجوب، وامتاز كلٌّ منهما عن الآخر بما يخصه، لزم أنْ

حُكمه، قائلاً: "وهذا ملخص ما ذكره ابن سينا في إشاراته، هو وشارحو (الإشارات) كـ: الرازي، والطوسي، وغيرهما. وهاتان الحجتان ملخص ما ذكره الفارابي، والسهروردي وغيرهما من الفلاسفة، وقد ذكرهما بمعناهما أبو حامد الغزالي في (تهافت الفلاسفة). وقد أجاب عنهما الرازي، والآمدي بمنع كون الوجوب صفة ثبوتية، ونحو ذلك من الأجوبة التي نرضاها".[١٨] [١٩] وبهذا أبان ابن تيمية فساد التوحيد عند الفلاسفة.

يُذكَر أنَّ ابن تيمية اهتم بالتنويع في النصوص والمصادر؛ سواء المنتمية إلى مدرسة السلف، أو مدرسة النظَّار، بقصد التدليل على أنَّ ما ذهب إليه من آراء لم تكن من بنات أفكاره، أو مما تفرَّد بها، وإنَّما جاءت من مصادر متعدِّدة؛ وهذا ألزم في تسليم المخالف، وأدعى في النزول إلى قول المحاجج، فليتنبه لذلك أهل العلم في هذا الزمان.

– طريقته في التثبت والتدقيق:

بالنسبة إلى منهج ابن تيمية في التثبُّت من دقة النقول التي ساقها في مواطن الاستدلال والمحاجة في مصنَّفاته، فإنَّه حاول ترسيخها بواسطة مسلكين: أولهما ما يمكن الاصطلاح عليه باسم الإثبات الموجب، ويراد به التحقُّق من صحة الخبر المراد نقله باستخدام صياغات عدَّة لا تقبل الشكَّ، مثل:

- **اعتماد الإسناد المتصل وأقوال الثقات في الاستدلال**. فلمَّا أراد ابن تيمية بيان حيرة النظَّار، وفقدهم الفوائد المنشودة من علم الكلام، ذكر ما صرَّحوا به عند الموت، فقال: "وقد بلغني بإسناد متصل عن بعض رؤوسهم وهو (الخُوْنَجِيُّ)[٢٠]

يكون المشترك معلولاً للمختص، كما إذا اشترك اثنان في الإنسانية، وامتاز كلٌّ منهما عن الآخر بشخصه، فالمشترك معلول للمختص، وهذا باطل هنا." انظر:

– ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، مرجع سابق، ج٣، ص٢٩٧–٢٩٨.

[١٨] أشار مُحقِّق كتاب "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية" إلى المصادر التي ذكرها ابن تيمية في هذه المسألة مُفصَّلةً. انظر:

– ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، مرجع سابق، ج٣، ص٢٩٨–٣٠٠.

[١٩] المرجع السابق، ج٣، ص٢٩٨–٣٠٠.

[٢٠] الخُوْنَجِيُّ: القاضي أفضل الدين، أبو عبد الله، محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي، الشافعي (٥٩٠هـ–٦٤٦هـ)، أتقن الكلام، درَّس، وأفتى، وصنَّف، من مؤلَّفاته: "كشف الأسرار عن غوامض الأفكار"، و"الموجز". انظر:

صاحب (كشف الأسرار في المنطق)."[٢١] ثم أورد مقالته التي أعلن فيها ندمه على سلوك هذا الطريق، وعدم قدرته على التوصُّل إلى حقيقة المعاني المتعلقة بالمصطلحات المستحدثة كالافتقار[٢٢]. وذكر أيضاً نقله بعض الأخبار عن الثقات، فقال: "وذكر الثقة عن هذا الآمدي."[٢٣] فذكر فيه إقرار الآمدي بعدم استفادته شيئاً من علم الكلام سوى ما عليه العوام.[٢٤] وهنا نلحظ أنَّ ابن تيمية قد وقع في مأخذ منهجي تمثَّل في عدم التصريح باسم هذا الثقة، والاكتفاء بإرجاع هذا الإقرار إلى مصدر مجهول، وربَّما كان هذا الثقة عند ابن تيمية مجروحاً عند الآخرين، ولا تجبر روايته.

- **استخدام ألفاظ التحمل والأداء عند أهل الحديث كالتصريح بـ: السماع، أو التحديث، أو الحكاية، أو ما يؤدي المعنى نفسه،** مثل التحذير من المبتدعة الذين يدَّعون الولاية، فيُنقَل عنهم بعضاً من أباطيلهم. قال ابن تيمية: "حدثني الثقة من أعيانهم، أنَّهم يقولون: إنَّ محمداً هو الله."[٢٥] و"وصرح بعضهم بأنَّه يعلم كل ما يعلمه الله، ويقدر على كل ما يقدر الله عليه... خاطبني بذلك مَن هو من أكابر أصحابهم."[٢٦] وقال أيضاً: "وحدثني الثقة الذي رجع عنهم لـمَّا انكشف له أسرارهم، أنَّه قرأ عليه فصوص الحكم لابن عربي، قال: فقلت له هذا الكلام يخالف القرآن، فقال: القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا."[٢٧] وفي موضع آخر، بيَّن

– ابن كثير، إسماعيل. **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله التركي، مصر: هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٧م، ج١٣، ص١٧٥.

– الصفدي، خليل بن أيبك. **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م، ج٥، ص١٠٨-١٠٩.

[٢١] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٣، ص٣١٩. انظر أيضاً:

– ابن تيمية، **الرد على المنطقيين**، مرجع سابق، ص١١٤، ٢٤٨.

– ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج٩، ص١١٣، ٢٠٨.

[٢٢] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٣، ص٣١٩.

[٢٣] المرجع السابق، ج٣، ص٣١٩.

[٢٤] المرجع السابق، ج٣، ص٣١٩.

[٢٥] ابن تيمية، أحمد. **الحسنة والسيئة**، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ص١١٧.

[٢٦] المرجع السابق، ص١١٧.

[٢٧] ابن تيمية، أحمد. **الصفدية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، مصر: مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤٠٦هـ، ج١، ص٢٤٥.

ابن تيمية أنَّ الفطر السليمة تُنكر أقوال النفاة لغرابتها، مع قبولها أقوال المثبتين المدعمة بالأدلة النقلية وما يوافقها من الأدلة العقلية لقربها من الفطر والعقول، مستدلاً بقصة حُدِّث بها، يقول: "ولقد حدثني بعض أصحابنا أنَّ بعض الفضلاء، الذين فيهم نوع من التجهم، عاتبه بعض أصحابه على إمساكه عن الانتصار لأقوال النفاة لـمَّا ظهر قول الإثبات في بلدهم بعد أنْ كان خفياً."[٢٨] ثم أورد الحوار الذي دار بين الاثنين، ومن ذلك أنَّه حُدِّث عن إقرار عفيف التلمساني[٢٩] بانتمائه إلى النصيرية، وأنَّه افتخر بذلك أمام سائله.[٣٠] ولكن، يؤخذ على ابن تيمية –عند بعض الفقهاء والباحثين– عدم تصريحه بالمصدر في هذه النقول، ولا سيما أنَّ النقل كان مباشراً من دون واسطة. وفي الوقت نفسه، يمكن الاعتذار إليه من عدم التصريح بالمصدر المأخوذ منه، ربَّما خوفاً على الناقل من الفتنة، أو لرجوعه عن المذهب الفاسد، وهذا من باب الستر.

وأمَّا المسلك الثاني فهو الإثبات السالب، ويراد به التحقُّق من الخبر المراد نقله بنفي مضمونه، أو التشكيك فيه بقصد إبطاله، ومثاله: الإنكار على مَن أخطأ في نقل الأخبار.[٣١] فقد استعرض ابن تيمية تنازع الطوائف في مسألة دخول أولاد الكفار الجنة أو النار، فذهبت طائفة إلى أنَّهم في النار، واختار هذا القول أبو يَعْلَى وغيره، وذكروا أنَّ ابن حنبل نصَّ عليه، فأنكر عليهم ذلك، وعَدَّه نقلاً مغلوطاً، والصحيح توقفه فيه.[٣٢] وأشار في موضع آخر إلى ما وقع فيه بعض الدارسين من غلط في نقل مذهب الفلاسفة

---

[٢٨] المرجع السابق، ج٥، ص٦١-٦٢.

[٢٩] العفيف التلمساني: سليمان بن علي بن عبد الله بن علي، الكومي، التلمساني (٦١٠هـ-٦٩٠هـ)، أقبل على التصوف، وأتقن علم الكلام، واتبع طريقة ابن عربي في أقواله وأفعاله، من مصنَّفاته: "شرح مواقف النِّفَّرِي"، و"شرح الفصوص" لابن عربي. انظر:
- الصفدي، **الوافي بالوفيات**، مرجع سابق، ج١٥، ص٤٠٨-٤١٣.
- ابن كثير، **البداية والنهاية**، مرجع سابق، ج١٧، ص٦٤٥.

[٣٠] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج١، ص٣١٩.

[٣١] حدَّد ابن تيمية مواطن الغلط في النصوص الشرعية؛ إمَّا في الإسناد، وإمَّا في المتن. انظر:
- المرجع السابق، ج١، ص٧.

[٣٢] ابن تيمية، أحمد. **الفتاوى الكبرى**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧م، ج٣، ص٦٦. انظر أيضاً:
- ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٩، ص٦٣-٦٤.
- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج٢٤، ص٣٧٢.

كأرسطو وأتباعه في علاقة الأول بالفَلَك؛[٣٣] إذ أراد أنَّ الأول افتقر إلى الفَلَك لأنَّه يتحرك للتشبه به، لا لكون الأول علة فاعلة له، أو غيرها من المغالطات.[٣٤]

ت. دواعي الوقوع في الغلط عند الآخرين:

بعد استقراء النصوص التي أشار فيها ابن تيمية إلى مواطن الغلط، يمكن تلخيص مسبِّباتها فيما يأتي:

– اعتماد المستخلصات الفكرية المغلوطة، ثم حكايتها من طائفة أخرى حتى تصبح أشبه بالمسلَّمات غير القابلة للنقد، كمَن قال: إنَّ الله أوجب على نفسه ما علم أنَّه سيفعله،[٣٥] وهذا مخالف لما عليه جمهور أهل السُّنة والجماعة.

– التفسير المغلوط للأفكار، ثم تداولها مع تكرارها حتى تألفها العقول، وتسلِّم بصحتها، ولا سيما إذا وردت من جهة أهل العلم، ومثاله: عندما حكى الرازي[٣٦] بعبارته عن الكرامية أنَّهم يقولون: خلق الإرادة والقول في ذات الله مستند إلى القدرة القديمة، وخلق ما في المخلوقات مستند إلى الإرادة والقول؛ فإنَّ ابن تيمية اعترض على نسبة هذا القول إلى الكرامية لأنَّه خلاف مذهبهم؛ فهم يرون عدم تسمية شيء مما يقوم بذات الرب بكونه مخلوقاً أو كونه محدثاً،[٣٧] وإنَّما يقولون: حادث قائم بذاته، ويمنعون أن يكون

---

[٣٣] الفَلَك: جسم كروي يحيط به سطحان: ظاهري، وباطني، وهما متوازيان، ومركزهما واحد. انظر:
– الجرجاني، علي. **التعريفات**، تحقيق: جماعة من العلماء، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٢١٧.

[٣٤] ابن تيمية، أحمد. **مجموعة الرسائل والمسائل**، تعليق: السيد محمد رشيد رضا، القاهرة: لجنة التراث العربي، د.ت، ج٣، ص٤٢. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج١٢، ص٤٨.

[٣٥] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج١، ص٢١٤–٢١٥.

[٣٦] المرجع السابق، ج٧، ص١٤٩، ج٥، ص١٥٦–١٥٧.

[٣٧] انظر قريباً من هذا القول:
– الرازي، فخر الدين. **المطالب العالية من العلم الإلهي**، تحقيق: أحمد حجازي السقا، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج٣، ص١٩٧.
– الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. **نهاية الإقدام في علم الكلام**، تحقيق: أحمد المزيدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ، ص٢٨.

في الأزل كلام؛ لأنَّ ذلك يقتضي حوادث لا أول لها، أو يقتضي قِدم القول المعين؛ وكلا القولين باطل عندهم.[٣٨]

– نسبة الأقوال غير الصحيحة إلى العلماء، ثم تناقُلها بوصفها أقوالاً صحيحةً، كمَن نسب إلى أحمد ابن حنبل أنَّه أفتى بدخول أولاد الكفار النار بذنوب آبائهم، بناءً على ظن بعض الفقهاء أنَّه اعتمد على حديث بعينه ذكره ابن تيمية، وهو –حقيقةً– موضوع لم يعتمد عليه في فتواه.[٣٩]

– النقل عن أفهام اختلط عليها المراد من المدرسة الفكرية نفسها، مثلما ذكر الغزالي[٤٠] أنَّه سمع من بعض الحنابلة أنَّ الإمام أحمد أوَّل في ثلاثة مواضع.[٤١]

– النقل عن الفرع لا المصدر، مثلما فعل متأخرو النظَّار؛ إذ اعتمدوا في نقدهم لمذاهب الفلاسفة الوثنيين –غالباً– على نقول ابن سينا التي عدِّلت عن الأصل، والتي عُدَّت بعد ذلك أصلاً يقاس عليه من دون النظر إلى إضافات ابن سينا إليها.[٤٢]

– نقل المسألة عن الآخرين بألفاظ غير تلك التي اصطلحوا عليها، وعُرِفت عنهم، مما يؤدي إلى تغيير المعنى المراد، ويُعبِّر ابن تيمية عن ذلك بقوله: "بحيث يفهم المستمع معاني لم يقصدوها، ويوجب أنْ يعتقد في مذهب القوم ما لا يعتقدونه."[٤٣] وكان هذا في معرض رده على الرازي في دعواه بوجود تناقض ومخالفة للمحسوس والمعقول في مسألة وجود الله تعالى، وفي أنَّهم التزموا القول بالأجزاء والأبعاض في حقه تعالى.[٤٤]

[٣٨] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٤، ص٢٥–٢٦. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **الفتاوى الكبرى**، مرجع سابق، ج٦، ص٥٥٠.

[٣٩] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج٢٤، ص٣٧٢. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **الفتاوى الكبرى**، مرجع سابق، ج٣، ص٦٦.

[٤٠] الغزالي، أبو حامد. **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة**، تعليق: محمود بيجو، دمشق: دار البيروني، ط١، ١٩٩٣م، ص٤١. انظر أيضاً:
– الغزالي، أبو حامد. **إحياء علوم الدين**، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج١، ص١٧٩.

[٤١] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٧، ص١٤٩–١٥٠. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، أحمد. **الاستقامة**، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٠٣هـ، ص٧١–٧٨.

[٤٢] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٦، ص٦٥–٦٦.

[٤٣] ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٧.

[٤٤] الرازي، فخر الدين. **أساس التقديس**، تحقيق: أحمد حجازي السقا، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ط، ١٩٨٦م، ص٢١–٢٢.

– وجود مغالطات شرعية أو مخاطرات عقلية في الأقوال أو الأفكار المخالفة. وهنا ينتهج ابن تيمية طريقة النفي، أو التشكيك في مضامينها؛ بغية إبطالها، أو التقليل من مكانتها الاستدلالية. فلمَّا أراد التشكيك في جدوى طريقة متأخري المتكلمين بإثبات الصانع عن طريق إبطال الدور، والتسلسل[٤٥] في العلل والمعلولات من دون الآثار، مع إقراره بأنَّه طريق صحيح لكنَّه مشوب بالمخاطرات العقلية؛ بيَّن أنَّه طريق لم يسلكه أحد من فحول النظَّار المتقدمين، فضلاً عن السلف والأئمة. بعد ذلك سرد ابن تيمية أسماء الكثيرين من أكابر النظَّار ومشاهيرهم من مختلف الطوائف، الذين تركوا هذه الطريق ولم يسلكوه، ثم نفى علمه بأيِّ أحد من متكلمي طوائف المسلمين قال بمثل قول المتأخرين في إثبات الصانع.[٤٦] وكذا، إنكاره على مَن استخدم ألفاظاً ومعاني لم ترد في الشرع؛ سواء في الإثبات أو النفي، كقول القائل: "جوهر كالجواهر"، أو "جسم كالأجسام." وقد أكَّد هذا النفي بقوله: "مع أنِّي إلى ساعتي هذه لم أقف على قولٍ لطائفة، ولا نقل عن طائفة."[٤٧]

ث. التغاير بين نسخ المصدر الواحد:

الباحث الجاد هو الذي يُعنى بالرجوع إلى كل ما تقع عليه يداه من مراجع عند توثيق المعلومة، حتى إنَّه يُعدِّد مراجع العنوان الواحد؛ وذلك لما لهذه الزيادات في البحث العلمي من قيمة علمية معتبرة للفوائد التي قد يجنيها الباحث بالرغم من صغر حجمها غالباً، مثل: التحقُّق من صحة المعلومة، وزيادة المعنى وضوحاً، والتنبيه على الأخطاء المحتملة.

وهذا ما كان عليه ابن تيمية في تصنيفه؛ فقد حرص على توثيق أكثر من نسخة للعنوان الواحد، لما لهذا المنهج في التصنيف من فوائد علمية جمَّة. وهذه بعض الفوائد المستنبطة من مصنَّفاته:

---

[٤٥] التسلسل: ترتيب أمور غير متناهية في الحدوث. انظر:
– الجرجاني، **التعريفات**، مرجع سابق، ص٨٠.

[٤٦] ابن تيمية، **الصفدية**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣١. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٣، ص١٥٨–١٦٠.

[٤٧] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٤، ص١٤٤. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج٦، ص٣٦–٤٠.

– البرهنة على صحة نسبة الزيادات إلى قائليها، مع توضيح المراد منها. فقد أشار الكناني[٤٨] في كتاب "الحيدة" إلى رد المَرِيْسِي،[٤٩] في معرض حديثه عن إثبات حدوث الأشياء بقدرة الله من غير أنْ يؤدي ذلك إلى إثبات قديم مع الله، فنقل ابن تيمية قول الكناني للمَرِيْسِي: "إنَّما قلت: الفعل صفة لله والله يقدر عليه، ولا يمنعه منه مانع."[٥٠] ثم أردف ابن تيمية بقوله: "وفي نسخة أخرى زيادة على ذلك."[٥١] ثم ذكر هذه الزيادة: "إنَّما قلت إنَّه لم يزل الفاعل سيفعل، ولم يزل الخالق سيخلق، لأنَّ الفعل صفة الله."[٥٢] ثم علَّق ابن تيمية بأنَّ هذه الزيادة لم تتقدم في كلام الكناني، فطرح احتمالات عدَّة لبيان مصدر الزيادة، والمراد منها؛ فإمَّا أنْ تكون ملحقاً من بعض الناس في بعض النسخ، وإمَّا أنْ تكون كلاماً مقدَّراً من بعضهم: إنَّما قولي هذا، وهكذا. ويؤكِّد ابن تيمية أنَّ الأقرب هو أنَّ هذه الزيادة ليست من كلام الكناني.[٥٣] ففي هذه المواضع تظهر جمالية المنهج التيمي لإعماله العقل في أمثال هذه الاستشكالات من دون إهمالها، والاجتهاد في إزالة مواضع الغموض فيها.

---

[٤٨] الكناني: عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني، المكي (ت٢٤٠هـ)، أحد تلاميذ الشافعي، من مصنَّفاته: "رسالة في مناظرة لبشر المريسي". انظر:
– السبكي، عبد الوهاب. **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت، ج٢، ص١٤٤–١٤٥.
– الزركلي، خير الدين. **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، بيروت: دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ج٤، ص٢٩.

[٤٩] المَرِيْسِي: أبو عبد الرحمن، بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي، البغدادي، المريسي، من موالي زيد بن الخطاب ﷺ (ت ٢١٨هـ)، فقيه معتزلي، له باع في الفلسفة، اتُّهِم بالزندقة، من دعاة القول بخلق القرآن، كان عين الجهمية في زمانه. انظر:
– ابن خلكان، أحمد. **وفيات الأعيان وأبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، د.ت، ج١، ص٩١.
– الذهبي، محمد بن عثمان. **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ، ج١٠، ص١٩٩–٢٠٠.

[٥٠] الكناني، عبد العزيز بن يحيى. **الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن**، تحقيق: علي الفقي، المدنية المنورة: مكتبة العلوم والحكم، د.ت، ص٢٢٨.

[٥١] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٧٢–٢٧٣.

[٥٢] الكناني، **الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن**، مرجع سابق، ص٢٢٨. وقد أثبت المُحقِّق هنا النصين، وجمع بينهما، خلافاً لما ورد في كتاب "درء التعارض".

[٥٣] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج٦، ص١٦٨. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٧٣.

– الزيادة في توضيح المعنى، وبيان المراد من النص. فحين تحدَّث ابن حنبل عن الجهمية في كتابه "الرد على الجهمية"، في معرض بيان عقيدتهم في الله، ذكر أنَّهم يعتقدون أنَّ الله شيء واحد مثل وصفهم الله تعالى بأنَّه نور كله، وقدرة كله، "ولا يوجد شيئان مختلفان."[٥٤] وهنا أراد ابن تيمية أنْ يزيد المعنى وضوحاً، ببيان عقيدتهم بصورة أوضح في هذه المسألة بعيداً عن أيِّ لبس، فجاء بنص آخر وأردفه خلف النص السابق، وفيه: "–وفي نسخة– ولا يوصف بوصفين مختلفين."[٥٥] وهذا تصريح بأنَّ الجهمية هم من نفاة الصفات بالكلية. وفي موضع آخر، عرض ابن تيمية لمسألة أنَّ "علم الله تعالى لا يدخل فيه نفس علم موسى والخضر"، فعمد إلى بيان المراد بلفظ (من ملكي)،[٥٦] و(مما عندي)[٥٧] في الحديث القدسي، بقوله: "يدل على أنَّه هو أراد بقوله: (من ملكي)، (ومما عندي)، أي من مقدوري، فيكون هذا في القدرة كحديث الخضر في العلم، والله أعلم. ويؤيد ذلك أنَّ في اللفظ الآخر الذي في نسخة أبي مسهر: "لم ينقص ذلك من ملكي شيئاً إلا كما نقص البحر."[٥٨]

– بيان الغلط والتنبيه عليه. فلمَّا أراد ابن تيمية أنْ يبرهن على حقيقة التزييف الواقع في نسخ الأناجيل، ضرب مثالاً على ذلك بالنسخ المعرَّبة، وما فيها من خلاف كبير، فقال: "وحينئذٍ فإذا وجدت نسخة بالعربية لم يعلم أنَّها مما عُرِّبت بعد الحواريين، أو

[٥٤] ابن حنبل، أحمد. **الرد على الجهمية والزنادقة**، تحقيق: علي النشار وعمار الطالبي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧١م، ص٦٧. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٥، ص١٧٦.

[٥٥] ابن حنبل، أحمد. **الرد على الجهمية والزنادقة**، تحقيق: محمد حامد الفقي، القاهرة: السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م، ص١٦. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٥، ص١٧٦.
– ابن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، مرجع سابق، ج٣، ص٤٥٦.

[٥٦] البيهقي، أبو بكر. **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، ١٩٩٤م، ج٦، ص٩٣، كتاب: الغصب، باب: تحريم الغصب وأخذ أموال الناس بغير حق، حديث رقم١١٢٨٣.

[٥٧] مسلم، ابن الحجاج. **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج٤، ص١٩٩٤، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، حديث رقم٢٥٧٧.

[٥٨] ابن تيمية، **الفتاوى الكبرى**، مرجع سابق، ج١، ص١٢١. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج١٨، ص٢٠١.

هي من المأخوذ عن الحواريين، إذا قدر أنَّه أخذ عنهم نسخة بالعربية، ولا يمكن لأحد أنْ يجمع جميع النسخ المعرَّبة ويقابل بينها، بل وقد وجدنا النسخ المعرَّبة يخالف بعضها بعضاً في الترجمة مخالفة شديدة تمنع الثقة ببعضها."[٥٩] وفي موضع آخر، نقل عن صاحب كتاب "أصول السُّنة والتوحيد"؛[٦٠] لبيان طبيعة الخلاف الواقع في حقيقة المعارف[٦١] بين الطوائف، فذكر القول الذي عليه جمهور المعتزلة: "بأنَّ جميعها اضطراراً."[٦٢] وهنا خالف ابن تيمية هذا الرأي، قائلاً: "كأنَّه بالعكس، وأظن الغلط في النسختين."[٦٣]

٢.حصر الأقوال في مسائل النزاع:

سلك ابن تيمية في مناقشاته مسلك تحرير محل النزاع في المسائل الخلافية، وذلك بحصر الآراء الواردة في المسائل المتنازع فيها، ثم إيرادها، وقياس مدى قربها من نهجه الفكري أو بُعْدها عنه.

وهنا يُلِحُّ تساؤل على ذهن القارئ مفاده: ما القيمة المعرفية المتوخَّاة من حصر الأقوال في مسائل النزاع؟ ويجاب عن هذا التساؤل باستقراء بعض المواضع التي أوردها ابن تيمية في مصنَّفاته على هذه الشاكلة، لنجد فوائد كامنة وراء هذه الطريقة، منها: الوصول إلى المقصود بأقل وقت وجهد، وكشف حقائق أقوال الآخرين التي قامت عليها، والتنبيه على محاسنها، والتحذير من زيفها، ناهيك عن الوقوف على المعاني الأصيلة للمصطلحات التي استخدمها الآخرون، والتفريق بين مناهج المتقدمين والمتأخرين عن طريق السياقات المعرفية التي وردت فيها. وقد استعرض ابن تيمية خطر إيراد بعض الأقوال في المسألة الواحدة من دون استيفائها جميعاً، وما يلزم ذلك من خلل في الحكم، ومغالطة في النتيجة لاضطراب المقدمات وقصورها. ولهذا فعندما تحدَّث عن طريقة تصنيف المتكلمين في (أصول الدين)، بيَّن أنَّ القوم يوردون في مصنَّفاتهم من الأقوال ما

---

[٥٩] ابن تيمية، أحمد. **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، تحقيق: وديع فتحي، مصر: دار العقيدة، ط١، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٩١.

[٦٠] لأبي محمد بن عبد البصري.

[٦١] أي تلك المعارف التي فطر الخلق عليها، وأقروا بها بما يجب للصانع وما يمتنع عنه.

[٦٢] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٨، ص٥٠٤.

[٦٣] المرجع السابق، ج٨، ص٥٠٤.

شاء الله، فينصرون بعضها، ويبطلون الآخر، منبِّهاً على استيعابهم الأقوال في المسألة الواحدة، وإبطالها إلا قولاً واحداً لا يوردونه، مما يلزم منه تغيير معالم القضية الجدلية التي هي موضع النقاش والمحاججة، وافتقارها إلى الصواب والشمول في النتائج، كما فعل الجويني في كتابه "الإرشاد" عند عرضه مسألة كلام الله وأفعاله ونحوها؛[٦٤] إذ ذكر أقوال الطوائف الأخرى إلا ما عليه السلف، وهذا يعني أنَّ مَن قرأ هذه المسألة ثم وقعت عيناه على قول السلف فيها سيتهمهم بالابتداع والافتئات على دين الله تعالى. ومن هنا قرَّر ابن تيمية أنَّ هذا فيه ضياع شيء من الحق، مع التماس العذر للجويني فيما أورده في مصنَّفه.[٦٥]

ولا شكَّ في أنَّ هذه الرؤية قد أثَّرت في منهج ابن تيمية التي ارتضاها لنفسه في منازعاته مع مخالفيه؛ إذ إنَّه آلى على نفسه ألّا يورد قضية خلافية من دون أن يستوفي آراء الطوائف المتنازعة فيها، مثل: النزاع الحاصل في مسألة التحسين والتقبيح،[٦٦] والنزاع في حقيقة الإيمان بين طوائف المسلمين،[٦٧] والنزاع في بيان حقيقة معاد الأبدان والأرواح بين طوائف الناس.[٦٨]

ثانياً: دعائم المنهج البحثي الموضوعي التيمي في التصنيف

يتميَّز هذا المحور عن سابقه بأنَّه يتصل اتصالاً وثيقاً بعالم الأفكار ومضامينها، وكيفية تبلورها، ويحتك بطرائق التعامل معها من حيث: النظر والاستدلال، والاجتهاد

---

[٦٤] الجويني، أبو المعالي. **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، تحقيق: محمد موسى وعلي عبد الحميد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص١٢٨-١٢٩.

[٦٥] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٢، ص٣٠٩-٣١١.

[٦٦] المرجع السابق، ج٩، ص٤٩-٦٥. انظر أيضاً:

- ابن تيمية، أحمد. **شرح العقيدة الأصفهانية**، تحقيق: محمد الأحمد، بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٥هـ، ص٢١٦-٢١٩.
- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج٨، ص٤٣١-٤٣٦.

[٦٧] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج٧، ص٣٠٢-٣١٤. انظر أيضاً:

- ابن تيمية، أحمد. **الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنَّفه في آداب الطريق**، تحقيق: علي العمران، مكة: دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ، ص٢٠٨-٢٠٩.

[٦٨] ابن تيمية، **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، مرجع سابق، ج٦، ص٦-١١.

والاستنباط، وما يتصل بها من معاني الفهم والتحقيق، والتدليل والتبيين، وغير ذلك من دعائم البحث الموضوعي التي يركِّز على معانيها ابن تيمية في مصنَّفاته.

١. النضج المنهجي في صياغة الأفكار:

إنَّ المتأمِّل في المصنَّفات ذات القيمة المعرفية الراقية لدى علماء المسلمين يجدها تتقاطع مع بعضها بعضاً في وصولها مرحلة النضج في طرح الأفكار، وذلك بوضوح الرؤى، والتدرُّج في بسط المعارف، وترابط الأفكار. وما إنْ يبحث المرء صاحب البصيرة والعقل الوقَّاد فيما صنَّفه ابن تيمية حتى يجد هذه السمات قد زيَّنت مصنَّفاته حال تأليفه إياها. وفيما يأتي بيان لها:

أ. وضوح الرؤية:

تمثِّل هذه السمة أحد المعالم البارزة في منهج ابن تيمية حال دفعه شبهات خصومه، فتراه يدور حول فكرة معينة (موضع النزاع) بغية تجليتها أمام الناس، بتوضيح المراد منها في مذهبه السلفي، والاجتهاد في بيان لوازمها الفاسدة لدى خصومه، وهذا ما أشار إليه في معرض حديثه عن فساد القانون الكلي عند نظَّار الأشعرية،[٦٩] الذي بلوره على صورته الأخيرة الفخر الرازي؛[٧٠] إذ تعرَّض ابن تيمية لهذا القانون في الكثير من مؤلَّفاته، وأشهرها على الإطلاق "درء التعارض"، فتراه قد بيَّن المقصد من تصنيفه لهذا الكتاب بأنَّ الطريقة

---

[٦٩] انظر:
- الغزالي، أبو حامد. **قانون التأويل**، تعليق: محمود بيجو، دمشق: د.ن، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص١٩-٢٠.
- الغزالي، أبو حامد. **الاقتصاد في الاعتقاد**، ضبط: موفق الجبر، دمشق: دار الحكمة للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص١٨٤.
- الجويني، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، مرجع سابق، ص٣٥٨-٣٦٠.
- الباقلاني، محمد بن الطيب. **التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة**، تحقيق: محمد أبو ريدة ومحمود الخضيري، القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، ١٩٤٧م، ص٣١-٣٤.
- ابن العربي، أبو بكر. **قانون التأويل**، تحقيق: محمد السليماني، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٠٦ هـ، ص٤٧٥-٤٧٧، ٥٠٦-٥١٥.

[٧٠] انظر:
- الرازي، **أساس التقديس**، مرجع سابق، ص٢٢٠.
- الرازي، **المطالب العالية من العلم الإلهي**، مرجع سابق، ج١، ص٧٢.

المثلى لبيان مراد الرسول ﷺ في هذه الأبواب لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي المتوهم، الذي يستند أصحابه فيه إلى القانون الكلي. ولهذا أراد ابن تيمية أنْ يدفع هذا القانون بترسيخ قاعدة امتناع تقديم المعارض العقلي على نصوص الأنبياء.[٧١]

وتأسيساً على ذلك، تتضح رؤية ابن تيمية الفكرية في هذا المصنَّف بأنَّه لم يأتِ في سياق تقرير الأدلة السمعية، وبيان إفادتها اليقين والقطع في مواطن الاستدلال، وإنَّما أراد منها بيان انتفاء المعارض العقلي، وإبطال قول مَن زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقاً،[٧٢] وكذا مَن قال بوهن الأدلة الشرعية التي يتعارض ظاهرها مع العقل. فعلى هذا المنوال نسج ابن تيمية مؤلَّفاته.

ب. الترابط الفكري، والتدرُّج المعرفي، والبَسط البرهاني، والتوازن الجدلي:

اعتاد ابن تيمية في مصنَّفاته أنْ يرسِّخ منهجاً بحثياً واضح الهيئة والمعالم يُعينه على إيصال فكرته من دون أيِّ عوائق لذهن القارئ، ويسمح له بالانتقال السهل بين الأفكار المطروقة، فضلاً عن عدم الشعور بانقطاع المعاني، أو وجود ثغرات في جُدُرها.

ولقد أقام ابن تيمية بناءه المعرفي على الاقتران، والممازجة بين الترابط، والتدرُّج، والبَسط، والتوازن في عرضه للأفكار، وعند الرد على المخالفين، مع التوسُّع في الرد والبيان عند الحاجة.

ولبيان ملامح منهجه في التصنيف، يكفينا تأمُّل ردوده على أباطيل النصارى في كتابه "الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح"؛ إذ بدأ بمقدمة تأصيلية قبل ولوجه إلى صُلْب الموضوع، سعى من ورائها إلى إقامة بنيانه الجدلي عليها، فبيَّن فيها هيمنة القرآن الكريم على ما سبقه من الكتب المنزلة، وموافقته لصحيحها من الأصول والتشريعات الجامعة، ثم انتقل إلى بيان ما يميِّز الشرعة المحمدية من غيرها، مؤكِّداً أنَّ دين الأنبياء واحد.[٧٣] بعد ذلك بدأ أُولى خطواته الفعلية نحو مادة البحث ببيان سبب التأليف المتمثِّل

[٧١] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج١، ص٢٠.
[٧٢] المرجع السابق، ج١، ص٢١.
[٧٣] ابن تيمية، **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، مرجع سابق، ج١، ص١٢-٢١.

في ورود كتاب إليه من قبرص ينتصر كاتبه لدين النصارى بإيراد حجج علمائهم السمعية والعقلية الموهومة؛ قديماً، وحديثاً.[٧٤]

وبعد هذا الطرح المتدرِّج والمترابط في المعاني، انطلق ابن تيمية ليكشف عن الأصل الذي يقوم عليه منهجه الجدلي؛ أي العدل والعلم،[٧٥] ثم أخذ يتناول الشُّبه التي أوردها الكاتب النصراني بالمحاججة والبيان، وذلك بتحديد مواضع الغلط والبهتان في دعواه المزيفة، ليبسط بعد ذلك براهينه عليها، من دون إغفال الموازنة في الطرح الجدلي لموضوع البحث، بحيث لا يطغى الاستدلال النقلي على العقلي، أو العكس، أو الإعلاء من شأنهما على حساب الشواهد الحسية؛ إذ كان موضوعياً بين ذلك كله. فمثلاً، عندما أراد ابن تيمية أنْ يُبطل دعوى النصارى بأنَّ الرسول ﷺ أُرسل إلى العرب خاصةً دون غيرهم، مدَّعين أنَّ لديهم من الدلائل القرآنية والعقلية ما يؤكِّد مذهبهم؛[٧٦] فإنَّ أفكاره أخذت تنساب كانسياب ماء النهر في جدوله، لا يوقفها شيء، ولا يحد من اندفاعها عائق، فيرد عليهم بالتفصيل، مستدلاً بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والبراهين العقلية، والشواهد الحسية، والأحداث التاريخية، حتى إنَّه استدل بنصوصهم المقدسة على بطلان دعواهم،[٧٧] من دون أنْ يطغى جانب على آخر.

٢. التنوع البرهاني في الرد على المخالفين:

لا شكَّ في أنَّ الأطاريح العلمية الجادة تقوم على الأدلة والبراهين المتنوعة، وأنَّ الفيصل في التقويم هو مدى الموافقة والمواءمة في اختيار النمط البرهاني لمواطن الخلاف، وتحرِّي انتقاء المفردات المعبِّرة، وأساليب العرض المناسبة لها. وبالمثل، فإنَّ المناهج الجدلية المتبعة تختلف باختلاف طبيعة مضامين القضايا المعرفية المطروحة على بساط البحث؛ سواء أكانت قضايا فيزيقية، أم ميتافيزيقية، وهي قضايا يُراعى فيها التنوع الاستدلالي المتناغم مع مادة الخلاف. ويمكن تعليل حقيقة التنوع الجدلي لابن تيمية بما يأتي:

---

[٧٤] المرجع السابق، ج١، ص٢٢.

[٧٥] المرجع السابق، ج١، ص٢٤.

[٧٦] المرجع السابق، ج١، ص٣١.

[٧٧] المرجع السابق، ج١، ص٧٦-١٠٤، ١٠٨-١٥٢، ج٢، ص٤٨٢، ج٣، ص١٩٥، ٢١٢-٢٣٦، ج٤، ص٢٣٩، ٣٣٠-٤٠٨.

أ. تعدُّد أوجه الاستدلال مع المخالف:

تُعَدُّ المدافعات الفكرية، والمنافحات الجدلية بين المتخالفين من أفضل الطرائق لاختبار أصالة الآراء، وصدق التوجهات، وصحة المعتقدات، ولا سيما تلك التي تقوم على ضوابط ومعايير موضوعية. ولهذا جرت عادة الصلحاء من أهل العلم أنْ يتمثَّلوا أصول الجدل وقواعده المنضبطة عند مواجهة مخالفيهم، مراعين تعدُّد أنماط الحجج والبراهين المستخدمة في المناقشات، بحيث تشمل: الدليل النقلي، والدليل العقلي، والدليل الحسي التجريبي.

والمتأمِّل في نهج ابن تيمية الجدلي يجده ينوِّع كثيراً في استدلالاته البرهانية بين المقامات الثلاثة سالفة الذكر، ولكن بنسب متفاوتة تبعاً لطبيعة المقام الجدلي الذي يعالجه، مُرجِّحاً في الوقت نفسه كِفَّة الدليل النقلي على ما سواه، وهذا ما أشار إليه صاحب "الأعلام العلية" في بيان ماهية المنهج الاستدلالي لابن تيمية بقوله: "ليس له مصنَّف، ولا نص في مسألة، ولا فتوى، إلا وقد اختار فيه ما رجَّحه الدليل النقلي والعقلي على غيره، وتحرَّى قول الحق المحض، فبرهن عليه بالبراهين القاطعة الواضحة الظاهرة،... وتراه في جميع مؤلفاته إذا صح الحديث عنده يأخذ به، ويعمل بمقتضاه، ويقدِّمه على قول كل قائل من عالم ومجتهد، وإذا نظر المنصف إليه بعين العدل يراه واقفاً مع الكتاب والسُّنة."[٧٨] وهذا يعني أنَّ ابن تيمية لم يتعامل مع الأنماط الجدلية الأخرى بسلبية مطلقة كما يظن بعض الدارسين.

وبالمثل، فقد تطرَّق ابن تيمية في استدلاله بالعلوم التجريبية الحسية، مثل: الطب،[٧٩] وعلم الهيئة[٨٠] (الفلك)،[٨١] والهندسة،[٨٢] إلى الكثير من المسائل الجدلية الخلافية مع نظَّار

---

[٧٨] البزار، عمر بن علي. **الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية**، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٠هـ، ص٧٨.

[٧٩] انظر:

- ابن تيمية، **الاستقامة**، مرجع سابق، ج١، ص٥٨، ٨٠.
- ابن تيمية، **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٧، ٧١، ١٠٣، وغيرها.

[٨٠] علم الهيئة (أو علم الفَلَك): علم يبحث في أحوال الأجرام السماوية، وعلاقة بعضها ببعض، وما لها من تأثير في الأرض. انظر:

المسلمين وغيرهم، أو إلى خطابه الوعظي مع عموم المسلمين من باب التمثيل وتقريب المعنى.[٨٣]

ومن المعلوم أنَّ ابن تيمية لم يَقْصر –في منهجه الجدلي البرهاني– أوجه الاستدلال على ما أشرنا إليه آنفاً، وإنَّما تجاوزه إلى أنواع أخرى من الاستدلالات المتينة التي يُعتَدُّ بها لدى أهل العلم، وهي مُكمِّلة لما سبق ذكره، مثل: الاستدلال بآثار أقوال الصلحاء من أهل الملة المحمدية وغيرهم،[٨٤] والاستدلال بمسائل الفقه وأصوله،[٨٥] والاستدلال باللغة وفروعها (معاني الألفاظ، النحو، الصرف، البلاغة).[٨٦]

ب. حقيقة موقف ابن تيمية من الدليل العقلي:

كثيرة هي الأدلة التي تؤكِّد نظرة ابن تيمية الإيجابية حيال الدليل العقلي الصحيح، حتى إنَّه كان جسوراً في استخدامه والتعامل معه، ومن هذه الأدلة:

– الإعلاء من القيمة الاستدلالية للدليل العقلي، والحرص على تجييره في مناظراته مع الآخرين؛ لاعتقاده أنَّ السلف لم يمنعوا النظر في الأدلة الصحيحة التي تُفضي إلى معرفة

– الخوارزمي، محمد بن أحمد. **مفاتيح العلوم**، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت، ص١٢٥.

[٨١] ابن تيمية، **الصفدية**، مرجع سابق، ج١، ص٥٨. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **الاستقامة**، مرجع سابق، ج٢، ص١٦٠، وغيرها.

[٨٢] ابن تيمية، **الصفدية**، مرجع سابق، ج٢، ص١٨٠. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنَّفه في آداب الطريق**، مرجع سابق، ص١٩٥.
– ابن تيمية، **الرد على المنطقيين**، مرجع سابق، ج١، ص١٣٢، ١٣٧، وغيرهما.

[٨٣] ابن تيمية، **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، مرجع سابق، ج٢، ص٣١٨. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، أحمد. **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد**، تحقيق: موسى الدويش، الرياض: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٥هـ، ج٢، ص٦٤، وغيرها.

[٨٤] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٢، ص١٩–١٢٣، ج٦، ص٢٥٠–٢٦٧، ج ٧، ص١٠٨، وغيرها.

[٨٥] ابن تيمية، **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، مرجع سابق، ج١، ص١٧١، ج٦، ص٣٤٩. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **الإخنائية**، مرجع سابق، ص١٣٨، ١٧٦، ٢٧٤، وغيرها.

[٨٦] ابن تيمية، **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**، مرجع سابق، ج٥، ص٤٢٨. انظر أيضاً:
– ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج١٦، ص٧٢، وغيرها.

حقيقية غير موهومة،[٨٧] وأنَّ النواتج المعرفية البرهانية الصحيحة التي توصَّل إليها أهل العقول من المسلمين وغيرهم قد أرشد إليها الأنبياء.[٨٨] بيد أنَّه يعتقد -في مواضع أخرى- بتفاوت قيمة الاستدلال به في مواطن الخلاف؛ لأنَّ البراهين التي تقوم على الأدلة الرياضية العقلية تتصف بأنَّها مجهدة قليلة الفائدة، حتى إنَّه شبَّهها بلحم جمل غث، على رأس جبل وعر، لا سهل فيُرتقى، ولا سمين فيُنتقى، بل إنَّه يرى أنَّ الدعاوى العقلية ونواتجها ما هي في الحقيقة إلا مجموعة من الظنون والأباطيل.[٨٩]

ولا شكَّ في أنَّ هذا القول يوقِع الدارس لمنهج ابن تيمية في حيرة من أمره؛ فنراه تارةً يُعلي من شأن الدليل العقلي، وأخرى يقدح فيه، فما علَّة ذلك؟ يبدو أنَّ مردَّ ذلك هو نظرة ابن تيمية إلى ماهية الدليل العقلي؛ إذ إنَّه يُفرِّق بين الدليل العقلي المنضبط بضابط الشرع والدليل العقلي المحتمل التابع لعقول الرجال. ولا خلاف على وجود بون شاسع بين الأول والثاني؛ فهو يَعُدُّ الأول مُكمِّلاً ومُتمِّماً للاستدلال النقلي لأنَّه نابع منه، حيث يستمد صوابيته منه. أمَّا الثاني فيقوم على القدرات العقلية المحدودة المحتملة للسالكين لها.

- تخطِّي الجانب النظري إلى الجانب العملي في موقفه من الاستدلال العقلي الصحيح، وذلك باستخدامه بعض أشكاله في محاججة مخالفيه مثل المناظرة، فنجده قرَّر مشروعيتها، وعَدَّ جنس المناظرة المشروع كل ما يراد منه بيان الحق، فتكون في مقام الوجوب، أو الاستحباب، وهذا كله متعلق بالظروف الموضوعية المحيطة بالمناظِر، والمناظَر، والنتائج المترتبة على المناظرة. وبناءً على ذلك، فقد قرَّر أنَّ جنس المناظرة والمجادلة فيها هو المحمود والمذموم، حسب ما ينتج عنها من مفاسد أو مصالح،[٩٠] وأنَّ المناظرة المحمودة إمَّا أنْ تكون طريقاً لبيان الحجة وهداية الخلق، وإمَّا أنْ تكفَّ عدوان المعاندين الضالين، وإمَّا أنْ تكون سبباً لإعمال العقل للتفكُّر في أدلة الحق.[٩١]

---

[٨٧] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٧، ص١٦٦. انظر أيضاً:
- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج٥، ص٢٩٨.

[٨٨] ابن تيمية، أحمد. **النبوات**، تحقيق: عبدالعزيز الطويان، الرياض: أضواء السلف، ط١، ٢٠٠٠م، ج١، ص١٣٢-١٣٣. انظر أيضاً:
- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، مرجع سابق، ج٦، ص٢٩٢.

[٨٩] ابن تيمية، **الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنَّفه في آداب الطريق**، مرجع سابق، ج١، ص٢٠٩.

[٩٠] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٧، ص١٦٧.

[٩١] المرجع السابق، ج١، ص٢٣٤.

ت. أنماط صياغة الدليل العقلي:

يذهب ابن تيمية إلى أنَّ الدليل العقلي يُستنبَط إمَّا من أقيسة عقلية[٩٢] ورد ذكرها في القرآن الكريم، وإمَّا من أدلة عقلية قائمة في بنيتها المعرفية على مقدمات ونتائج، كالتي عُرِفت عند المناطقة، وإمَّا من قائمة تحوي مغالطات ورد ذكرها في دليل المخالف، ثم يجتهد في صياغتها وتركيبها على الشكل الذي أثبته في مصنَّفاته.[٩٣]

ث. غرض التنويع في أوجه الاستدلال:

حرص ابن تيمية على تنويع أنماط البرهنة في مصنَّفاته، فضلاً عن إظهار سمت العلمية والموضوعية فيها؛ سعياً إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– إظهار حالة الثراء المعرفي في التراث الفكري الإسلامي، ولا سيما في ظل وجود طوائف من المسلمين أعلت من شأن الموروث الحضاري المعرفي لدى غير المسلمين من وثنيين وغيرهم.

– البرهنة على صحة الفكرة، وتمتين أوجه الاستدلال، وتقوية السياق البرهاني بهذا التنويع.

– اعتبار هذه المنهجية الجدلية طريقة موثوقة في الإلزام، وأقوى في إفحام المخالفين، فضلاً عن تعزيز فكرته.

---

[٩٢] الأقيسة العقلية: استنباط المجهول من المعقول، واستخراجه منه، ويراد به في القرآن الأمثال المضروبة، ومن أنواعه: القياس الشمولي الذي تستوي فيه جميع أفراده، والقياس التمثيلي الذي يستوي فيه الأصل والفرع. انظر:
– ابن رشد، أبو الوليد. **فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال**، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، القاهرة: دار المعارف، ط٢، د.ت، ص٢٣.
– ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج١، ص٢٨–٢٩.

[٩٣] لتعرُّف أنماط صياغة الدليل العقلي عند ابن تيمية، انظر مناقشاته لمخالفيه في القضايا الخلافية، مثل مسألة إبطال القول بعدم نهاية الحوادث في:
– ابن تيمية، **الصفدية**، مرجع سابق، ج١، ص٣٣–٤٦، ١٣٠–١٣١. وانظر التناقض في طرق النظَّار في إثبات واجب الوجود في:
– ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٣، ص١٣٨–١٤٧، ١٧٩–٢٠٩. وانظر مناقشة نفي التركيب في:
– ابن تيمية، **الرد على المنطقيين**، مرجع سابق، ص٢٢٩.

- مراعاة اختلاف الأفهام التي جُبِل عليها الناس، وتنوع القدرات العقلية الحاصل بين الأفراد؛ فبعضهم يميل إلى الاستدلال النقلي، وبعض آخر يُفضِّل الاستدلال العقلي، وفريق ثالث يُقدِّم الاستدلال الحسي، وآخر يجمع بين هذا التنوع في طرائق الاستدلال.

ولا شكَّ في أنَّ هذا التعاطي من ابن تيمية -في كثير من الموضوعات- مع القضايا الخلافية أضفى على طريقته الجدلية مصداقيةً وثقةً، وزادها قوةً ووضوحاً في الطرح أمام الآخرين من الموافقين والمخالفين.

٣. التفريع المنطقي للمسائل الخلافية:

اعتمد ابن تيمية طريقة التقسيم والتفريع لمسائل الخلاف التي خاضها مع الآخر، وربط بينها وبين متعلقاتها اللازمة التي برزت بصورة واضحة في مصنَّفاته.

أ. الإجمال ثم التفصيل في تقسيم مسائل الخلاف:

من المسائل الخلافية التي يمكن استخدامها عيِّنةً ممثِّلةً لهذا النهج التيمي دعوى الشيعة الإمامية الاثني عشرية بأنَّ: "الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين."[٩٤] فقد أورد ابن تيمية سياقاتها ومضامينها في كتابه "منهاج السُّنة؛ حيث مهَّد بمقدمة تشكِّك في صلاحية العقل الشيعي، والمعارف المتولِّدة عنه، ليصل بذهن القارئ إلى التسليم بالهزال العلمي لديهم، وبرهن على عدم جديتهم في طرح الحقائق الشرعية، وأنَّهم غير أهلٍ للنهل من معارفهم، وذلك باستدعاء مجموعة من المبرِّرات، مثل: حالة التماهي بينهم وبين اليهود في متابعة الهوى، ومشاركتهم النصارى في التأسيس للغلو والجهل،[٩٥] مُنوِّهاً أنَّهم من أضعف الناس في المعقول والمنقول، وأنَّهم ليسوا -أصلاً- أهل علم وخبرة ودراية بدقائقهما.[٩٦]

---

[٩٤] ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، مرجع سابق، ج١، ص٧٣.

[٩٥] عرض ابن تيمية لكثير من أفعالهم السطحية، التي لا تنم إلا عن غلوٍّ وجهل وهوى في نفوسهم، مثل: مشابهتم لدعوى اليهود بأنَّه لا يصلح الملك إلا في آل داود، وقولهم: لا تصلح الإمامة إلا في ولد علي، وقولهم أيضاً: إنَّ بعض الرافضة لا يشرب من نهر حفره يزيد مع أنَّ النبي ﷺ وصحابته كانوا يشربون من آبار حفرها الكفار، ومثل

بعد ذلك أخذ يرد بإسهاب على هذه الدعوى، فبيَّن أنَّها دعوى كاذبة بإجماع المسلمين؛ سنَّتهم وشيعتهم، بل هو كفر؛ لأنَّ الإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ أهم من مسألة الإمامة، وهذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام؛ فالكافر لا يصير مؤمناً حتى يُقر بمضمون الشهادتين، والإمامة ليست من أركان الإيمان، وقد أسند أقواله بكثير من الشواهد النقلية والعقلية، ثم تراه يعرض لعقيدة صاحب الزمان (المهدي المنتظر عند الرافضة) في طيَّات حديثه، مبيِّناً أنَّه لا حاجة إلى وجوده، أو شهوده، ولا سيما إذا كان معرفة شرع الله ممكناً من دونه، فبهذا علم أنَّه لا حاجة إليه، ولا يتوقف عليه طاعة ولا معصية، ولا نجاة أو هلاك، وحينئذٍ يمتنع القول بجواز إمامة مثل هذا، فضلاً عن القول بوجوب إمامته.[٩٧] ثم يواصل ابن تيمية محاججته للرافضة ببيان جهلهم في هذه الدعوى، بأنَّ فعل الواجبات العقلية الشرعية، وترك المستقبحات العقلية والشرعية إمَّا أنْ يكون موقوفاً على معرفة أوامر المنتظر ونواهيه، وإمَّا أنْ يكون غير موقوف عليها؛ فإذا كان الأول لزم تكليف ما لا يطاق، بحيث لا يقدر عليه العامة من الناس، بل لا أحد منهم، وإذا كان الثاني أمكن فعل الواجبات العقلية والشرعية، وترك المستقبحات العقلية والشرعية من دونه، فلا يحتاج إليه، ولا يجب وجوده، ولا شهوده.[٩٨]

بعد ذلك عرض لدعوى فرعية أخرى مفادها أنَّ الرافضة يجعلون إيمانهم بالمنتظر كإيمان الصوفية برجال الغيب، وهذا ما يرفضه ابن تيمية، ويبطله بكثير من الأوجه.[٩٩] ثم عاود الرجوع إلى الدعوى الأساسية المتمثِّلة في أنَّ الإمامة هي أهم مطالب الدين، وأنَّ الإمامية أنفسهم جعلوها آخر المراتب في أصول الدين، وأنَّهم أيضاً أوجبوها لكونها لطفاً[١٠٠] في الواجبات؛ أي واجبة الوسائل، فكيف تكون الوسيلة أهم وأشرف وأرقى

أنَّهم يكرهون التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة، حتى في البناء؛ لا يبنون على عشرة أعمدة، ولا بعشرة جذوع، ونحو ذلك لأنَّهم يبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة. انظر:

– المرجع السابق، ج١، ص٢٥–٣٨.

[٩٦] المرجع السابق، ج١، ص٥٧–٧٣.

[٩٧] المرجع السابق، ج١، ص٧٥–٨٦، ١٠٦–١١٠.

[٩٨] المرجع السابق، ج١، ص٨٧–٨٨.

[٩٩] انظر تفصيل المسألة في:

– المرجع السابق، ج١، ص٩١–٩٩.

[١٠٠] اللطف (بالضم): عُبِّر عنه بما يقع عنده صلاح العبد آخره. واللطف (بالفتح): قرب المنزلة. انظر:

وأعلى من المقصود ذاته؟ ثم يعود مرة أخرى إلى بيان أوجه التناقض عندهم، بأنَّ الإمامة لا تحقق اللطف والمصلحة؛ إذ إنَّ مطلوبهم بالإمامة أنْ يكون لهم رئيس معصوم يكون لطفاً في مصالح دينهم ودنياهم. وبهذه النظرة، فلا يوجد أبعد منهم عن مصلحة اللطف والإمامة، وهذا ممتنع التحقق لأنَّهم يتعلقون بمعدوم لا يرى، ولا يسمع، ولا أثر له.[١٠١] يضاف إلى ذلك أنَّ الكرامة لا تنال بمجرد معرفة الإمام إن لم يوافق أمره ونهيه، وإلّا فليست معرفة إمام الوقت بأعظم من معرفة الرسول ﷺ، وكذا مَن عرف أنَّ محمداً رسول الله، فلم يؤمن به، بل عصاه لم يحصل له شيء من الكرامة.[١٠٢] وبهذا يبرهن ابن تيمية على بدعية ما ذهب إليه الشيعة الإمامية بتقديم فكرة الإمامة على أصول الدين، والإعلاء من شأنها على حساب بقية الأركان، بما جادت به نفسه من دلائل وبراهين بثَّها في مواضعها.

ب. فوائد تفريع الأفكار عند التصنيف:

استشعر ابن تيمية أهمية القضايا المطروحة للنقاش في مصنَّفاته، وعظم الأثر المترتب عليها على عقائد المسلمين؛ مما ألزمه أنْ يتحرَّى منهجاً تأصيلياً ليدلل على صحة ما ذهب إليه. ويمكن تلخيص الفوائد المجنية من طريقته في تقسيم الأفكار وتفريعها عند التصنيف فيما يأتي:

– التركيز على الصياغات العلمية الصحيحة في الكتابة والتوثيق عند البرهنة على صحة توجُّهه، التي يمكن اختزالها في النمط الآتي:

- الاهتمام بتنويع الأدلة عند إيرادها، ما بين أدلة نقلية، وما يتبعها من آثار وأقوال لصلحاء الأُمة، وأدلة عقلية برهانية مستندة إلى المبادئ العقلية المنطقية الذهنية الصحيحة، وما يلحقها من قواعد أصولية وفقهية، إضافةً إلى الاستدلالات اللغوية، وبَسط القول في المعاني الاصطلاحية، والاستئناس بالدلائل الحسية التجريبية والمعارف المتنوعة المتعلقة بمباحث النقاش.

– المناوي، عبد الرؤوف. **التوقيف على مهمات التعاريف**، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٩٩٠م، ص٢٨٩.

[١٠١] ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، مرجع سابق، ج١، ص٩٩–١٠٥.

[١٠٢] المرجع السابق، ج١، ص١٠٥.

- التوثيق العلمي الصحيح والدقيق للمعلومات من مظانها ومصادرها إن أمكن، أو الإشارة إلى مصدر النقل عند فقدان الأصل.

– إبراز الآثار السلبية في دقائق أفكار المخالف بعد التفكيك والتفريع، مثل: بيان المخالفات العقدية والتناقضات الفكرية عند القائلين بها، وتسلُّط المنحرفين عليهم.

– خلوص تفريع الأفكار إلى تبسيط مضامينها، ثم بيان مدى موافقتها لطرائق الاستدلال المستخدمة في البرهنة عليها، ولا سيما المستحدثة منها.

– توضيح حقيقة أحوال المعتقدين الفكرية، وبيان موافقاتهم ومخالفاتهم للمعتقدات الصحيحة.

– تفصيل القول في أصل الفكرة، الذي يُحتِّم بيان مدى أصالتها في تاريخ الأفكار، وعالم المبادئ، ودنيا الثوابت، فضلاً عن تحديد مصدرها، أو بيان ما يقاربها من أفكار عند الملل والنِّحل الأخرى؛ ما يُيسِّر عملية إفحام الخصم، وإلزامه بالحق.

– زيادة تفصيل الأفكار وتقسيمها يفتح مزيداً من أبواب الفكر المغلقة؛ ما يثري الحالة المعرفية عن طريق تنويع عرض المضامين الفكرية، أو التعليقات، أو الترجيحات، أو الاختيارات المتعلقة بجوهر الفكرة، بقصد تدعيم النتائج التي توصَّل إليها، والتي يريد إيصالها إلى أصحاب الشأن.

ت. القيمة المعرفية لاستطرادات ابن تيمية المطوَّلة:

لا بُدَّ من الإشارة إلى الأسلوب الذي انتهجه ابن تيمية في كثير من مصنَّفاته، المتمثِّل في الاستطراد الطويل في الردود، والذي يُعَدُّ أحد أسباب ضخامة بعض مصنَّفاته، مثل: "درء التعارض"، و"منهاج السُّنة"؛ وهو ما سبَّب شكوى وعنتاً في الفهم لدى بعض الباحثين والدارسين، وصعوبةً في الوقوف على ماهية أفكاره ومكنوناتها، وربَّما العجز –أحياناً– عن تحديد بدايات الأفكار ونهاياتها.[١٠٣]

[١٠٣] عند تأمُّل هذه الجزئية نجد أنَّ ابن تيمية قد اعتذر فيها لبعض مخالفيه في إطالة الردود، وبرَّر لهم هذا الفعل بتفاوت الأذواق، واختلاف الأفهام بين البشر؛ فبعض الأشخاص لا تُقنعهم الردود المبسطة، والدلائل المباشرة، وإنَّما

لهذا تباينت مواقف بعض الباحثين من أهل العلم في هذه المسألة؛ إذ عَدَّها بعضهم مصدر قوة ومتانة، وعلامة صحة وإبداع، وهو ما يقتضيه طبيعة المقال والمقام، وما يوجبه طبيعة الموضوع من التأصيل لإتمام الفوائد؛ بذكر النظائر والمتعلقات، والتحليلات والنتائج، والمآخذ والسلبيات،[١٠٤] فرأوا أنَّه أبدع في تعامله مع القضايا الخلافية على هذه الشاكلة، ولا سيما أنَّ الكلام المستطرد لم يرد منه تأصيل المسألة، وإنَّما التدليل على صحة الأصل. وفي الوقت نفسه، فقد التمس هذا الفريق العذر لإطالته في الردود، وعَدَّ بعضهم أنَّ طبيعة حياته المتقلِّبة بين الاعتقال والتنقُّل في البلدان، ومناظرة المخالفين، وانشغاله بالفتوى والتعليم؛ كانت سبباً معوِّقاً لتقويم وتهذيب ما خطَّه في بعض مصنَّفاته الطوال، فلو قُدِّر له أنْ يعيش حياة هادئة لعمل على مراجعتها، وإعادة ترتيبها، وحذف ما يمكن حذفه من الزيادات.[١٠٥] وفي المقابل، فقد عَدَّ آخرون ذلك عيباً واضحاً في التأليف؛ لأنَّه يُعسر القراءة، ويُؤثر في الاستفادة من مضامين أبحاثه، ومَن أراد الاطلاع على الموضوع الأصلي وجد نفسه مضطراً إلى قراءة غير المطلوب ليصل إلى مراده، ولا سيما أنَّ لهذه المسائل الاستطرادية مظانها المعرفية المبسوطة فيها.[١٠٦]

يحتاجون إلى الصعب منها، ولا يروي ظمأهم إلا التفاصيل الدقيقة، ولا يعجبهم إلا الألفاظ الغريبة؛ أي لا يشفي غليلهم سوى الطرائق غير التقليدية في الإقناع والبيان. انظر:

- ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، مرجع سابق، ج٣، ص١٠٤-١٠٥، ج٨، ص٨٣-٨٥.
- ابن تيمية، **الصفدية**، مرجع سابق، ج٢، ص٢٣١-٢٣٢.

[١٠٤] ابن القيم، محمد بن أيوب. **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، تحقيق : محمد حامد الفقي، بيروت : دار الكتاب العربي ، ط ٢، ١٩٧٣ م، ج٢، ص٢٩٤ .

- بلبل، عبد الكريم. (٢٠١١). **خصائص كلام ابن تيمية**، من الرابط: http://www. alukah. net\culture110963\36964. تاريخ الزيارة٧ مايو ٢٠١٥م.

[١٠٥] حامد، عبد القادر. "الاستطرادات عند ابن تيمية"، **مجلة البيان**، المنتدى الإسلامي، لندن، ١٩٩٣م، عدد٥٩، ص٨.

[١٠٦] أبو زهرة، محمد. **ابن تيمية: حياته وعصره، آراؤه وفقهه**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٦م، ص٤٣٥-٤٣٦. انظر أيضاً:

- عقيلي، إبراهيم. **تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية**، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م، ص١٠٥.

وإذا تأمَّلنا الرأيين السابقين وجدنا أنَّ في كلٍّ منهما وجاهة في الطرح، ومعاني مستنبطة من الواقع. ولهذا، فإنَّ الأَوْلى في هذا المقام –لتكتمل الفائدة– التوفيق بينهما لا التفريق، والتقريب لا التغليب، وذلك بعمل الآتي:

– مراعاة طبيعة القدرات العلمية المتنوعة التي حازها ابن تيمية، والتي جعلته أهلاً لأنْ يُصنِّف بهذا الشكل المركب.[١٠٧]

– مراعاة حقيقة الاختلاف في مستوى القدرات المعرفية بين أهل العلم قديماً، وأهل هذا الزمان، وهو ما أدى إلى هذه الشُّقة، والحالة الهلامية المضطربة عند المتأخرين، التي عَدَّها بعضهم سبب هذا الإشكال.

– مسايرة ابن تيمية الحالة العلمية في زمانه من حيث كُنْه طرائق التأليف المتبعة؛ إذ جمع أهل العلم بين المصنَّفات المطوَّلة والمبسَّطة في تصنيفاتهم، وهي مصنَّفات يتميَّز كلٌّ منها بميزات إيجابية وسلبية.

– السعي إلى إشباع الرغبات المعرفية، بما في ذلك مراعاة المستوى العلمي والفكري الرفيع للفئات المستهدفة من شتى المدارس الفكرية حينئذٍ.

خاتمة:

لعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة هو عدم اقتصار القيمة المعرفية على المضامين، ومجاوزتها إلى منهج التصنيف العلمي الثابت في المصنَّفات من طرف مؤلِّفيها. وتتمثَّل قيمة الدراسات العلمية الجادة أيضاً في عدم اقتصارها على كثرة النقول من دون إعمال العقل الناقد فيها، المتزيِّن بحلية الموضوعية، والحيادية، والأمانة في النقل والنقد والتحليل والاستنباط.

وأمَّا أوضح ما يمكن استخلاصه من الدراسة فهو بروز ملامح الوعي المنهجي في كثير من المصنَّفات الرائجة لأهل العلم من المسلمين، مثل: تميُّزها بوضوح الرؤى فيها،

[١٠٧] اعتاد ابن تيمية أنْ يذكر في مصنَّفاته –في أثناء سرد الحجج، أو الرد على مخالفيه– عبارة: "بسط في موضع آخر"، وفي هذا إشارة إلى تنبُّهه لمسألة الاستطرادات، والإطالة في الردود؛ ما يعني أنَّه لم يكن غافلاً عن حالة التضخم التي تميَّزت بها بعض مصنَّفاته.

والترابط الفكري لمعانيها، والتدرُّج المعرفي لمضامينها، والتوازن الجدلي في القضايا الخلافية. ولا ننسى الإشارة إلى حقيقةٍ تؤرِّق عدداً كبيراً من طلبة العلم، وتتمثَّل في إطالة بعض الباحثين السياقات المعرفية حال تأليفهم، وفي حالة الاشتباك والتداخل الظاهري في المضامين، ويُعزى ذلك إلى تفاوت القدرات العلمية التي تَمَيَّز بها أولئك النفر، ومجاراتهم طرائق أهل العلم في زمانهم، إضافةً إلى احتمالية توجيه هذه المصنَّفات إلى فئات معينة. ولهذا، فلا بُدَّ من التنبُّه لهذه المعاني حال انشغال أهل العلم -في زماننا هذا- بالتأليف والتصنيف، ولا سيما في ظل حالة التناحر الفكري، واختلاف الأمزجة والتوجُّهات لدى بعضهم.

وبالمثل، فلا بُدَّ من التنبُّه لحقيقة أطروحات طلبة العلم، والاجتهاد في تمييز صحيحها من سقيمها بالتثبُّت من صحة المنهج المتبع في أمثال هذه المصنَّفات.